



جورج سولاج

## لبنان يتصدى لعمالة الأطفال بمشروع دولي متكامل!

**مَنْ مِنَّا لا يهزه مشهد طفل يبيع «العلكة» على رصيف شارع أو يمد يده متسولاً أو يلهث خلف السيارات محاولاً مسح الزجاج؟ وَمَنْ مِنَّا لا يهزه مشهد طفل يستغل في محل لتصليح الإطارات أو مصنع في وقت ينبغي أن يكون فيه على مقاعد الدراسة لتحصيل العلم وتأمين المستقبل اللائق؟!**

الأطفال بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة والبلديات.

### ماذا في المشروع؟

المشروع مخصص للأطفال الذين تركوا مدارسهم والتحقوا بسوق العمل إما لأنهم يتامى أو لأنهم مشردون أو بهدف مساعدة ذويهم في تأمين بعض الموارد المالية لتأمين لقمة العيش.

ولا يقتصر المشروع على الأطفال العاملين في الشوارع وإنما يشمل أيضاً الأطفال العاملين في المصانع والمؤسسات الخاصة وعدد هذه الفئة يفوق كثيراً أعداد (السارحين) في الشوارع.

سيبدأ العمل بالمشروع قريباً وسيسحب الأطفال اللبنانيون من الشوارع ويؤمنوا في بلدات وقرى معينة خاصة إذا كانوا ينتمون إليها بالتعاون مع البلديات ومنظمة العمل الدولية. ثم تاهيلهم في برامج خاصة لتعليمهم وتدريبهم على مهن مستقبلية لكي يعيشوا منها بكرامتهم ويتعدوا عن التسول أو بيع العلكة وتنظيف الزجاج.

أما بالنسبة إلى الأولاد غير اللبنانيين فستتم إعادتهم إلى بلادهم وعائلاتهم لأن هذا البرنامج الدولي لا يمكن تطبيقه على غير اللبنانيين. ويحرص لبنان على معاملة هؤلاء الأطفال معاملة إنسانية خاصة منذ اللحظة الأولى لإطلاق المشروع. ولهذه الغاية سيأتي اختصاصيون في علم نفس الأطفال من سويسرا ويتولون

عمالة الأطفال، طالما شكلت ظاهرة مستعصية الحل بسبب الظروف المعيشية الضيقة في عدد من الدول وأدت إلى أزمات اجتماعية متعددة. والحقيقة أن ثمة تنظيمات تستغل هؤلاء الأطفال لجني الأرباح، وثمة أهل يدفعون بأولادهم إلى العمل على تقاطعات الطرقات والمستديرات ليسهموا في حمل أعباء الأسرة.

ووفق التقديرات الحديثة لمنظمة العمل الدولية يعمل في البلدان النامية نحو مائة وعشرين مليون طفل بدوام كامل، ويرتفع هذا العدد إلى ٣٥٠ مليوناً بالنسبة إلى الأطفال العاملين بدوام جزئي ويؤدون أحياناً أعمالاً خطيرة ومضرة بصحتهم وعلى مدى عشرات الأعوام لم يتمكن أحد من معالجة مشكلة هؤلاء الأطفال بشكل منطقي وحضاري وإنساني فكانت قوى الأمن تضطر أحياناً إلى سحبهم من الشوارع وكانت المطالبات تتضارب بين من يريد عدم رؤيتهم في الشارع وبين من يريد مساعدتهم ولكن ليس باليد حيلة.

اليوم وبعيداً عن إطلاق الشعارات والمزايدات تصدى لبنان لهذه الظاهرة (المعضلة) ليس من باب مطاردة الأطفال وقمعهم وإنما من باب رعايتهم وحضانتهم وتأمين مستقبل أفضل لهم، وإيجاد الحل لضمان عدم عودتهم مرة أخرى إلى الشوارع بعد سحبهم منها. هذا التوجه عبر عنه وزير الداخلية اللبناني اليباس المر بتوقيع اتفاق مع منظمة العمل الدولية لمكافحة عمل





الشوارع إلى الجهات المختصة.

- ٥ - تعيين مسبق عام وباحثة اجتماعية ضمن الوحدة وتجهيز الوحدة بالمعدات التقنية اللازمة.
- ٦ - إنشاء وتعزيز وحدة خاصة في وزارة الداخلية والبلديات لمكافحة عمل الأطفال في الشوارع.
- ٧ - تدريب المحافظين لمكافحة عمل الأطفال بواسطة لجنة في كل محافظة تحرص على تنفيذ السياسة العامة المبينة آنفاً.

### تعاون شامل

تقول المسؤولة عن برنامج مكافحة عمل الأطفال في لبنان في منظمة العمل الدولية حياة عسيان ان التعاون سيكون شاملاً لإنجاح المشروع، وسيتم التعاون مع وزارة العمل التي وقّعنا اتفاقاً أيضاً معها ومع وزارة التربية التي ستحاول إيجاد مدارس لإيواء هؤلاء الأطفال ووزارة الصحة التي ستهتم بقضاياهم الصحية وتشرف عليهم باستمرار ووزارة الشؤون الاجتماعية التي ستساعد في دراسة أحوالهم، ولوزارة الداخلية دور كبير في إنجاح المشروع. لذلك تؤلف لجنة وطنية من كل القطاعات لتنسيق هذا البرنامج وتنفيذه في لبنان.

\*\* وعن دور وزارة الداخلية وطريقة تعاطي رجال قوى الأمن مع



تدريب عناصر الدرك اللبناني وشرطة بيروت على أسلوب التعاطي مع هؤلاء الأطفال وكيفية سحبهم من الشوارع انطلاقاً من مبدأ تربوي وعلمي وإنساني وليس من مبدأ أمني. كما أن الشرطة القضائية ستعمل على تقصي المعلومات عن أماكن استخدام الأطفال بصورة مخالفة للقانون تمهيداً لضمهم إلى هذا المشروع التاهيلي والاجتماعي الذي من خلاله يكون لبنان أول بلد عربي يحل مشكلة عمالة الأطفال بمشروع متكامل.

ويتضمن المشروع توفير بدائل مالية للأطفال من خلال عدة تصورات قيد الدرس أبرزها على سبيل المثال:

- مشروع لوحات إعلانية تقوم البلديات بالترخيص لها في الطرقات العامة والساحات.
- تتولى الجهة المشرفة على المشروع دفع رسوم الترخيص للبلديات المنصوص عليها.
- تقوم البلديات والجمعيات الخيرية ومنظمة العمل بالتنسيق في تسمية الأطفال الذي تتم رعايتهم بهذا المشروع.
- تقوم منظمة العمل الدولي بإعداد برنامج مدروس لإعادة الأطفال للمدرسة أو تأهيلهم فنياً ومهنيّاً.
- تقوم الجهة المشرفة بتوفير مائة وعشرين دولاراً كبديل شهري يقدم لكل طفل تتم رعايته.

- وتقدم منظمة العمل الدولية ومقرها جنيف جائزة البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (ايبك) لأحسن بلدية قدمت خدمات ومساعدات للأطفال العاملين أو عملت على نشر الوعي بمخاطر هذه الظاهرة في المجتمعات المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات ليست سوى أفكار من ضمن مجموعة أفكار وتصورات وتوصيات يتضمنها المشروع، ويجري العمل على تطويرها وتعديلها بما يخدم مصلحة الأطفال اللبنانيين.

### الخطوط العريضة للاتفاقية

أما العناوين الكبرى في الاتفاقية التي تم توقيعها بين لبنان ومنظمة العمل الدولية فتتصّل على المبادئ ومجالات وأشكال التعاون في إطار البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال كالآتي:

- ١ - تدريب مجموعة من رجال الأمن الداخلي والدفاع المدني ليصبحوا مدربين لعناصر أخرى على كيفية التعامل مع الأطفال العاملين في الشوارع والطريقة العلمية والقانونية لإحالتهم إلى الجهات المختصة (وزارات معينة، إيجاد فرص عمل للأهل).
- ٢ - إقامة جهاز مراقبة مشترك بين عناصر وزارة الداخلية والجهات المعنية الأخرى (اختصاصيين اجتماعيين من وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية.. وغيرها) للوقاية ومنع الظاهرة بالإضافة إلى إحالتهم إلى الجهات المختصة حسب مشاكلهم الخاصة.
- ٣ - نشر الوعي العام حول هذه الظاهرة وكيفية حماية هؤلاء الأطفال والحد من استغلالهم.
- ٤ - تشكيل لجنة مصغرة لمتابعة وإحالة الأطفال العاملين في

تشمل محافظة النبطية.

وشرحت خطة العمل في المنطقة الأولى قائلة إن التنسيق قائم بين مؤسسات اجتماعية عدة ستعمل معاً في هذه المنطقة بالتعاون مع بلديتي سن القيل وبرج حمود والبرنامج هناك يتوجه إلى أسوأ أشكال عمالة الأطفال، الأعمال الخطرة على صحة الأطفال وأخلاقهم، وعلى نموهم الطبيعي ومنها تجارة المخدرات استغلال الفتيات في بيوت الدعارة الأولاد الذين يعملون في المصايغ والميكانيك والأحذية، وأكدت أن كل الأولاد يعملون من دون أية رقابة على ما يحصل معهم والأعداد تتكاثر يوماً بعد يوم.

### مضمون البرنامج

هذا البرنامج يتضمن برامج تربية اجتماعية، توجيهية توجه الأولاد ليعرفوا أي طريق يختارون نناقش مشكلة مغادرتهم المدرسة والتوقف عن العلم، وغالباً ما تكون مشكلة بسيطة عندها نجد لهم مكاناً في المدرسة ونعيدهم إليه، نعمل على مراقبة وضعهم الصحي لأنهم يعملون في مهن متعبة جداً بعيداً عن أية رقابة صحية، وغالباً ما نجد أولاداً مصابين بداء الربو ولا سيما منهم أولئك الذين يعملون في أماكن إصلاح السيارات إذ إن عيونهم تتأثر ومثلها القلب والرئتان. إذا فهو برنامج متنوع ومتكامل ترفيهياً، توجيهياً، مهنياً للأولاد وذويهم.

مشروع النبطية هو الجزء الثاني من الخطوة الأولى في هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة التربية وتحديداً مع مديرية التعليم المهني، وبالتنسيق مع الجمعيات الأهلية والقطاع الأهلي لمنع الأطفال من الدخول إلى سوق العمل في سن مبكرة ولتقليص عدد أولئك الذين دخلوا في هذا المجال وإعادةهم إلى المدارس الرسمية أو غير الرسمية وأيضاً لتوعية المجتمع على هذه المشكلة. هل ينجح لبنان في هذا المشروع وهل يتوصل إلى تنفيذ المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٠/١١/١٩٨٩م. وانضم إليها لبنان في العام ١٩٩١م والتي تنص على حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو ضاراً بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي؟ الإجابة ليست سهلة في هذا الموضوع الشائك، إلا أن آلية التنفيذ وضعت في الطريق الصحيح والأشهر القليلة المقبلة هي التي ستظهر النتيجة.

\* وزارة الداخلية - الجمهورية اللبنانية



الأطفال أفادت أن هذه العناصر على اتصال مباشر مع الأطفال العاملين في الشوارع ومع البلديات والجمعيات والمواطنين.

ووزارة الداخلية طلبت من منظمة العمل تخصيص دورات تدريبية لعناصرها على طريقة التعامل مع هؤلاء الأطفال ليعلموا إلى أي مركز يحيلونهم وقالت في الماضي كانوا يطردون الأطفال من مراكز تسولهم التي يضعهم فيها المشرفون على استغلالهم وبعد مدة تراهم يعودون إلى نقاط عملهم.

وعزت هذا السبب إلى عدم وجود برنامج متسلسل للأولاد وذويهم إذ سيخضع قسم من عناصر قوى الأمن لدورات تاهيلية تدريبهم على طريقة التعاطي مع الأولاد لا أن يأخذوهم بطريقة قمعية بل بطريقة تربية وتاهيلية ولها طابع تاهيلي لهم ولذويهم.

أما بالنسبة للأطفال الأجانب فأكدت إرسال الطفل غير اللبناني إلى مركز آمن له ريقماً نجد الحل المناسب لأنه إذا كان أجنبياً فسوف تتم إعادته إلى بلاده لأن وجوده في لبنان هو من أجل البقاء في الشارع للتسول أي انه هنا للإفادة المالية منه فقط، ووفق القانون اللبناني يجب إعادته إلى وطنه.

هذا بالنسبة إلى الأطفال العاملين في الشوارع ولكن يجب ألا ننسى أولئك العاملين في أماكن معينة وفي مهن محددة تشكل خطراً كبيراً على صحتهم.

في هذا الموضوع أوضحت أن برنامج العمل يتناول في الجزء الأكبر منه هذا النوع من عمالة الأطفال. وأشارت إلى أن هذا البرنامج لن يغطي لبنان كله دفعة واحدة وإنما سيبدأ العمل فيه على مرحلتين: المرحلة الأولى وتشمل الضاحية الشمالية الشرقية من بيروت وسن القيل وبرج حمود والنبعة. والمرحلة الثانية

